المبحث الثاني

التوجهات السياسة والأمنية الإسرائيلية تجاه الاستيطان

أ. حسن أيوب*

"الصهوينية تعني الاستيطان، وهي تحيا وتموت مع القوة المسلحة للاستيلاء على الأرض".

زئيف جابوتنسكي

بهذه العبارات اختزل جابتونسكي، أحد أبرز قادة الحركة الصهيونية في الثلث الأخير من العقد المنصرم، واحداً من أبرز معالم أيديولوجيا الحركة الصهوينية، بل إنه ركيزتها الأساسية ومحرك ممارساتها، القائم على الاستيطان والاستيلاء على الأرض، كونه مشروع حياة لهذه الايدولوجيا يتغذى على الخرافة التوراتية، ويستند إلى قوة السلاح.

وإذا كان قيام دولة إسرائيل هو الإنجاز الأكبر والأهم للحركة الصهيونية، فإنه لا يمثل نهاية أحلامها وتطلعاتها التوسيعة الكولونيالية، فبانتقال الصهيونية من طور الحركة إلى الدولة لم تخلع عن نفسها ثوب أيدولوجيا الإحلال والإقصاء، بل تحولت الأيدولوجيا إلى سياسة دولة لها مؤسساتها وروافدها، لتتواصل بصورة متوالية بالسيطرة على الأرض والاستيطان عليها وتهويدها، من فلسطين المحتلة منذ العام ١٩٤٨ (دولة إسرائيل) إلى الأراضي العربية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ (الضفة الغربية، قطاع غزة، والجولان).

لم تعر إسرائيل أي أهمية للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، وضربت بمطالبة الأسرة الدولية المتكررة لها بالكف عن سياسة الاستيطان ومصادرة الأرض الفلسطينية عرض الحائط، ولعل مثالاً واحداً على رد إسرائيل على هذه القرارات

* عضو المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان في منظمة التحرير الفلسطينية.

والمطالبات، يبرز إصرار الدولة العبرية على سياسة الاستيطان كخيار إستراتيجي، فقد جاء في رد الحكومة الإسرائيلية على قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ في آذار من العام ١٩٨٠، والذي طالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة، والتوقف عن بناء المستوطنات على الأرض المحتلة بما فيها القدس باعتبارها ممارسات ليس لها مستند قانوني، وجاء في معرض هذا الرد:

١- ترفض الحكومة الإسرائيلية هذا القرار دون تحفظ.

٢- الاستيطان اليهودي في "أرض إسرائيل" هو حق غير قابل للنقض، ومتداخل مع أمن الأمة.

في ضوء هذه السياسة الإسرائيلية المعلنة، كان الاستيطان ولا زال واحداً من أبرز الممارسات العدوانية لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ولا نغالي إذا قلنا بأن الاستيطان هو جوهر بنية الاحتلال الذي من خلاله وبه يتحقق للصهيونية إكمال حلمها بأرض إسرائيل الكاملة، بتهويد ما تبقى من أرض فلسطينية وزرعها بالمستوطنات والمستوطنين.

وقد تسابقت لتحقيق هذا الهدف كل حكومات إسرائيل من كل ألوان الطيف السياسي والحزبي الإسرائيلي، فبات الاستيطان سياسة دولة، وليس توجهات حزب وأيديولوجيا فحسب، وانخرطت في تنفيذ مشاريع الاستيطان منظمات صهيونية مختلفة وأحزاب عدة، عبر مشاريع متلاحقة منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٦٧.وسنحاول من خلال هذه الورقة، العرض لأهم وأبرز المشاريع والخطط الاستيطانية اليهودية على الأرض الفلسطينية.

١- حزب العمل – مشروع الون – تدشين عهد الاستيطان.

٢- مشروع غوش أمونيم – الانقلاب السياسي الاجتماعي في إسرائيل.

٣- اليهود الارثذوكس في المستوطنات.

٤- مشروع دروبلس.

٥- مشروع شارون (٧ نجوم).

٦- مشروع نتنياهو.

٧- خطة الخطوط الحمراء – وخريطة الجيش.

٨- مشروع الطريق الثالث.

ومن ثم نتطرق إلى رؤية المجتمع الإسرائيلي للمستوطنات، وبدائل حل هذه المعضلة التي تعد واحدة من أبرز قضايا التسوية الشائكة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

أولاً: المشاريع الاستيطانية

• مشروع آلون

بعيد حرب ١٩٦٧ باشر حزب العمل عمليات البناء الاستيطاني في الأراضي المحتلة، انطلاقاً من كونها منطقة أمنية من الدرجة الأولى، إضافة لما تحويه من مساحات هائلة للزراعة ومصادر المياه الجوفية، وقد بدأت عمليات الاستيطان على يد سلاح الناحل " نوعار حلوتس لوحيم "{شبيبة الطليعة المقاتلة}، إذ بنيت العديد من المواقع الاستيطانية التي سميت باسم "ناحل"، وذلك على طول خط الهدنة ومناطق الغور.

وما لبثت هذه العملية أن تحولت إلى سياسة ذات مخطط عرف باسم "مشروع الون" الاستيطاني الذي أعده "يغال الون" وزير العدل الإسرائيلي في حينه، وذلك بناء على استراتيجية تضييق مجال الخيارات المتاحة للحل (التسوية)، بشأن السيادة على الأرض المحتلة، عبر تطبيق الأمر الواقع بالاستيلاء على الأرض، وتنفيذ عملية استيطانية واسعة على طول غور الأردن من جنوب غور بيسان وحتى جنوب صحراء الخليل بطول ١١٥ كلم وعرض ٢٠ كلم.

وفي ضوء هذا المخطط بني في عهد حزب العمل وحتى عام ١٩٧٧، ٣٤ مستوطنة (منها ١٢ في مدينة القدس)، وكانت مستوطنة كفار عتصيون هي الأولى التي بنيت سنة ١٩٦٧، ثم كريات أربع سنة ١٩٦٨، مما يدلل على أن الاستيطان كان يتجاوز حتى مشروع ألون، والمفهوم الأمني الاستراتيجي نحو استيطان متنوع الأهداف في أماكن ومواقع في محيط القدس وبيت لحم، وكذلك على طول الخط الأخضر.

وقد قال ألون نفسه عن مشروعه الاستيطاني في صحيفة "دافار" ١٧/ ٢/ ١٩٧٤: "لقد أقيمت المستعمرات الإسرائيلية في ضوء الأهمية الاستراتيجية لمتطلبات الأمن، وكحافز للنضال السياسي من أجل حدود آمنة".

ولتحقيق مشروعه عملياً دعا إلى تجنب ضم مناطق بها كثافة سكانية فلسطينية، قائلاً، إنه في المناطق المذكورة بخطته، يجب إقامة مستعمرات مدنية وريفية، وقواعد عسكرية دائمة وفق متطلبات الأمن، وبأسرع وقت ممكن، ويشمل ذلك شرقي القدس وبلدتها القديمة.

أما في قطاع غزة، فقد تأخرت عملية البناء الاستيطاني حتى أواخر العام ١٩٧٠، وقد جاء في مشروع ألون – ضرورة وضع حزام استيطاني في محيط القطاع، وتقسيم القطاع إلى ثلاث كتل فلسطينية تفصلها حواجز مادية، وكانت المستوطنات هي هذه الحواجز المادية المطلوبة، وهي عبارة عن ثلاث مجموعات من المستوطنات.

١- مستوطنات في شمال القطاع (ايرز، ايلي سيناي، نيسانيت ونتساريم)

٢- مستوطنات دير البلح ومركزها مستوطنة كفار دروم.

٣- كتلة مستوطنات خانيونس (غوش قطيف، جاني طال، نتسار حزاني، نفيه دكاليم، دوغيت، جديد، موراغ، غان اور ورفيح يام).

ومن الجدير بالذكر، أن فكرة أرض إسرائيل الكاملة بوصفها مفهوما، هي مشروع سياسي استيطاني كانت بالأساس" عمالية" طرحها الصهيونيون العلمانيون من مبأي (متشددي حزب العمل)، وكانت عريضة أيلول التي وقعها عدد من هؤلاء، خير دليل على ذلك، إذ طالبوا بضم الأرض المحتلة، ومنح سكانها المواطنة الإسرائيلية، ليصبحوا " مواطني أرض إسرائيل الكبرى".

• مشروع غاليلي

هو من أبرز المشاريع إلى جانب مشروع آلون، والأبرز بين مشاريع المعراخ الاستيطانية، وهو المشروع الذي بلورته اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان برئاسة الوزير

يسرائيل غاليلي في سنة ١٩٧٧، ويهدف المشروع إلى إقامة ١٨٦ مستوطنة في مختلف أنحاء فلسطين وذلك في خطة تمتد من ١٩٧٧- ١٩٩٢، منها ٤٩ مستوطنة في الأرض المحتلة بعدوان ١٩٦٧ وذلك بتوزيع كالتالي: ١٥ في الضفة الغربية، ٢٠ في قطاع غزة، ١٠ الجولان و٤ على ساحل خليج العقبة.

- **مشروع فوخمان**

وضعه البروفيسور أبراهام فوخمان، المدرس في معهد الهندسة التطبيقية في حيفا، وقدمه سنة ١٩٧٦ لحكومة المعراخ، حيث رفضته هذه الحكومة، معتبرة إياه غير قابل للتطبيق، وتلقفه شارون فيما بعد من خلال حكومة الليكود، والتي كان شارون وزيراً للزراعة فيها، ويعرف المشروع باسم "العمود الفقري المزدوج".

- **غوش أمونيم التحول والاستيطان على أوسع نطاق**

مع صعود حركة غوش أمونيم إلى واجهة الحدث في إسرائيل، لم يقتصر دورها على الاستيطان في الأرض المحتلة، بل إن هذا الصعود كان من أبرز علامات الانقلاب السياسي – الاجتماعي في إسرائيل في أعقاب حدثين بارزين، هما حرب ١٩٦٧- وحرب ١٩٧٣.

وإسرائيل بصفتها دولة مهاجرين مستوطنين، بها تنوع هويات وتعدد ثقافات (ليس تعددية ثقافية) يتناسب مع موجات الهجرة ومنابعها، وكانت حرب ٦٧ قد وضعت سؤلاً كبيراً أمام هذه الدولة حول برنامجها السياسي لما بعد الحرب، في حين جاءت حرب ٧٣ لتعمق أزمة هذا السؤال بعد الصدمة التي تلقتها إسرائيل عسكرياً في هذه الحرب، الامر الذي أدى إلى تراجع نفوذ الصهيونية العلمانية، تاركةً فراغا تقدمت لتملأه ثقافات متبلورة في مجتمع المهاجرين، وأبرزها الثقافة الدينية القومية، والأرثوذوكسية الشرقية والروسية، إضافة إلى العربية.

ومن أوساط المتدينين الصهيونيين (العلمانيين) الذين يؤمنون بالخلاص الجماعي (مشروعاً دينياً سياسياً)، جاءت غوش أمونيم وليس من الحريديم (الاشكيناز الشرقيين)

والذين يؤمنون بالخلاص الفرداني التبشيري، فالأول يريد دولة شريعة ودين، دولة يهودية صرفه، وهو من فكر الحاخام يتسحق هكوهين كوك، الذي نادى بأن هناك برنامجاً ربانياً أعلى، يجب بموجبه على العلمانيين التخلي عن إدارة الدولة، لأن دورهم انتهى، وبهذا المفهوم فإن حرب ٦٧ كانت بداية الخلاص، وحرب ٧٣ كانت نداء تحذيرياً لتصحيح الانحرافات عن طريق الخلاص، خاصة بعد الكشف عن ما عرف باسم (المحدله) في حرب ٧٣.

وإذا كانت بداية (شرعنة الاستيطان) على يد حزب العمل، فإنه لم يذهب بعيداً – بما فيه الكفاية بنظر المتدينين/ القوميين– فإن مواصلة الاستيطان في مجتمع مهاجرين، يحمل في ثقافته جشع الأرض والتوسع، قام بها أبناء الجيل الفتي من المتدينين القوميين الذين شكلوا حركة غوش أمونيم كحركة سياسية – اجتماعية متدينة واستيطانية، طرحت نفسها بديلاً أيدولوجياً قيادياً على مستوى المجتمع الإسرائيلي بكامله، وراجت بفضلها مصطلحات، أرض، ودم الآباء والأجداد، وقبورهم، وطغت يهودية الدولة على إسرائيليتها.

و بدأ التغير والانقلاب يتغلغل في المجتمع الإسرائيلي، بإقامتها سنة ١٩٧٤ كحركة غير برلمانية وفوق حزبية، إلى أن جاءت انتخابات ١٩٧٧ التي أوصلت الليكود إلى الحكم في ذروة هذه التحولات، الأمر الذي مكن غوش أمونيم من تنفيذ مشروعها الأيدولوجي الاجتماعي – السياسي على نطاق واسع، والقائم على أساس خلق حالة تضمن عدم قيام دولة ثنائية القومية، وبالتالي لا ينبغي ضم الضفة وغزة لإسرائيل، وبالمقابل عدم التفريط بأرض إسرائيل الكبرى، وتأكيد السيادة عليها من خلال خلق أكثرية يهودية في أرض إسرائيل والتي سمتها الحركة (يهودا والسامرة)، وبهذا الغرض اعتمدت غوش أمونيم خطة استيطانية، تقوم على خطين متوازيين

١- إقامة عدد من الكتل الاستيطانية الهائلة في مناطق فلسطينية آهلة.

٢- إقامة عدد كبير من المستوطنات الصغيرة والمتناثرة على أكبر مساحة أرض ممكنة، وكان الهدف المركزي لهذا الخط هو توطين مليون يهودي في مئة موقع في مختلف

أنحاء الضفة الغربية، وذلك في مواقع على طول الطريق الرئيسي الممتد من نابلس إلى الخليل عبر القدس، وعلى طول الطريق التي تربطه بالسهل الساحلي في الغرب وبغور الأردن في الشرق.

وكانت أولى المستوطنات التي أقامتها الحركة في منطقتي نابلس ورام الله، حيث بدأت ببناء ثلاث مستوطنات في بداية العام ١٩٧٧ هي كدوميم، عوفره ومعاليه أدوميم.

وقد تأسست غوش أمونيم في آواخر السبعينيات في مجلس "يشع" (الخلاص) (مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة وقطاع غزة)، وحققت رواجاً فكرياً تعزز في أوساط الجمهور الديني – القومي والعلماني القومي سواء بسواء، وتحول الاستيطان إلى أمر بديهي في المجتمع الإسرائيلي، علماً بأن خطط غوش أمونيم لجذب مئات الاف المستوطنين لم تتحقق، إلا أن مصطلحاتها سيطرت إلى حد ما على الخطاب السياسي الإسرائيلي.

والأهم من ذلك، أنها دشنت عهدا جديدا من الاستيطان، تبلور بشكل ملموس في سني حكم الليكود ١٩٧٧ – ١٩٨٤، وتميز هذا العهد بـ:

١- الاتجاه إلى تصاعد حمى الاستيطان، وذاك لفرض وقائع جديدة على الأرض.

٢- ازدياد ثقل رأس المال الخاص في مجمل النشاط الاستيطاني.

٣- تزايد نحو الاستيطان المديني.

وقد أقيمت في هذه السنوات السبع ١٢٠ مستوطنة مقابل ٣٤ أقامها المعراخ منذ ١٩٦٧ – ١٩٧٧.

• اليهود الأرثوذكس (الحريديم) يدخلون المشروع الاستيطاني

كان للطابع الديني التوراتي لخطاب غوش امونيم تأثيره، فقد جذبت ثقافة أرض إسرائيل الكاملة والطلائعية الاستيطانية والسور والبرج المزيد من المتدينين، وقامت الحركة بأعمال استيطانية ذات طابع أخلاقي – ديني يقوم على أسس الشريعة اليهودية، والتي تقام فيها الفروض الدينية بمثابرة عالية جداً أثرت في المجال العام، وهذه الأرضية جذبت المتدينين الارثذوكس/ الحريديم للتقرب من غوش أمونيم، فلم يكن بمقدور هؤلاء

الوقوف بحياد أمام محاولة جادة ودؤوبة، لبناء أسس نظام ثيوقراطي في الدولة بمعزل عنهم، ونتاج هذا التقارب نمت بتسارع المشاعر المسيحانية لمجموعات المتدينين، وبدأت في الضفة حركة استيطانية اجتماعية وسياسية دينية من الحريم (اشكناز وسفارديم)، مستندة إلى مشروعها الخاص الذي أقامته على أسس:

علم تأريخ وعلم آثار خاصين بها وبمستوطناتها، فأطلقت مشاريع استيطانية مرتبطة بأسماء توراتية مثل:

١) قبر يوسف/ نابلس + مستوطنة ألون موريه المجاورة.
٢) يهوشع بن نون وكلب بن يفونه في كفل حارس/ نابلس (مستوطنة ريفافا وبؤرة كفل حارس).
٣) النبي ناتان/ حلحول.
٤) مغارة عتنئيل بن كناز/ الخليل، مستوطنة عوتنئيل.

وكان هناك تحول آخر نقل الحرديم من هامش الحياة السياسية إلى مراكز الحسم في المجتمع، وأصبحوا يشاركون في اللعبة السياسية، وهو بدء سقوط بعض التابوهات لمجتمع الارثذوكس المنغلق، وظهور علامات انفتاح نسبي لهم الأمر الذي عرضهم لتغيرات تكنولوجية وثقافية واجتماعية (لم تلغ حدودهم)، إضافة إلى فقر مجتمع الحرديم، وضائقتهم السكانية الشديدة وكبر عدد العائلة لديهم، وكل ذلك عزز من توجههم نحو مشروعهم الاستيطاني الخاص رغم تعارضه مع أيدولوجيتهم المتزمتة، فبنيت عدد من المستوطنات الخاصة بهم والتي ليس لها بالضرورة أسماء مرتبطة بأركولوجيا، مثل المستوطنات المذكورة سابقاً، ومن أهم وأكبر مشاريعهم مستوطنات :

عمانوئيل – قلقيلية، بيتار – بيت لحم، مودعين عيليت (كريات سيفر) – رام الله، جفعون وجيفع بنيامين – القدس.

• مشروع دروبلس

ويعتبر المشروع الاستيطاني الأهم الذي وجه سياسات الليكود الاستطيانية حتى سنة ١٩٨٣. ويسمى أيضاً (الخطة الرئيسية لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة)، قدم

هذا المشروع متنياهو دروبلس، رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية وذلك سنة ١٩٧٨ ويهدف إلى إقامة نحو ٧٠ مستوطنة مجتمعية/ مدينية في الضفة الغربية خلال ١٣سنة (١٩٧٩-١٩٩٣) وبمعدل ١٢-١٥ مستوطنة سنوياً، وبنفس الوقت زيادة وتكثيف المستوطنات القائمة، بحيث يصل عدد المستوطنين إلى ١٢٠-١٥٠ ألف، ويقوم المشروع على عدد من المبادئ منها:

١- أن الاستيطان في مختلف أنحاء أرض إسرائيل هو من أجل الأمن وهو حق لليهود.

٢- يتم توزيع المستوطنات على كتل استيطانية مترابطة، لتطوير وسائل إنتاج وخدمات مشتركة.

٣- عدم الاقتصار على توزيع المستوطنات حول "الأقليات" السكانية الفلسطينية بل بينها أيضاً.

وأهم الكتل التي تحدثت عنها خطة دروبلس هي:

- كتلة ريحان	غربي جنين
- كتلة شومرون	شمالي نابلس
- كتلة كدوميم	شرقي قلقيلية
- كتلة كرني شومرون	غربي نابلس
- كتلة ارئيل	جوار مدينة سلفيت
- كتلة مودعين	اللطرون
- كتلة عتصيون	بيت لحم
- كتلة عاموس	شمال الخليل
- كتلة ادوميم	شرقي القدس
- كتلة بيت ايل	شمال مدينة رام الله
- كتلة افرايم	أقصى جنوب شرق نابلس
- كتلة ايلون موريه	شرقي نابلس

وقد قدم دروبلس أيضاً، خطة تطوير القدس الكبرى....سنة ١٩٨٤ والتي تهدف إلى مضاعفة عدد السكان اليهود في منطقة القدس الكبرى خلال ٢٥ عاماً، برفعه من ٧٠٠-٧٥٠ ألف عن طريق الاستيطان.

• مشروع شارون الأول ومشروعه الثاني (٧ نجوم)

أبان توليه منصب وزير الزراعة في حكومة الليكود، تبنى شارون مشروع العمود الفقري المزدوج/ مشروع فوخمان، والذي يدعو إلى إقامة عمودين فقريين من المستوطنات في فلسطين خلال عشرين عاماً، بحيث يمتد الأول على طول السهل الساحلي، بينما يوازيه الثاني ليمتد من مرتفعات الجولان في الشمال حتى شرم الشيخ على البحر الأحمر، بما في ذلك إقامة سلسلة مستوطنات في غور الأردن، وعلى السفوح الغربية والشرقية لجبال نابلس والخليل، وفي منطقة المثلث الفلسطيني بعرض ٣كم وطوله من وادي عاره حتى كفر قاسم، وتكثيف الاستيطان في مدينة القدس، وخلق حلقات وصل من المستوطنات بين عمود السهل الساحلي وعمود الأغوار.

وفي أواخر أيلول ١٩٨٧، بدأ الحديث يدور عن خطة استيطان واسعة النطاق، كان شارون من أبرز واضعيها، وذلك لتنفيذ عملية استيطان تمتد من سنوات ١٩٨٣- ١٩٨٧ هدفها، إضافة ١٠٠ ألف متسوطن إلى مستوطنات الضفة و٢٠ ألف في الجولان و١٠ آلاف في قطاع غزة، وقد سميت هذه الخطة "بخطة التطوير للمستوطنات في يهودا والسامرة"، وجاء في تفاصيليها بأن العمل سيجري لإقامة عشرات المستوطنات، ضمن أربع "أعمدة فقرية" تقسم الضفة الغربية أفقياً من الشرق إلى الغرب.

وبقي الاستيطان هاجس شارون الأساسي، فتقدم سنة ١٩٩٣ إبان توليه منصب وزير المالية في حكومة شامير بمشروع استيطاني جديد باسم النجوم السبعة، والذي يهدف إلى إقامة سلسلة متواصلة من المستوطنات على امتداد خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وذلك ابتداءً من شمال وشمال غرب مدينة القدس واللطرون، مروراً بمناطق غرب محافظة رام الله، وانتهاءً بمنطقة شمال قلقيلية ومشارف طولكرم.

وتقوم الخطة على أساس إنشاء كتل استيطانية مترابطه في ثلاث مقاطع، ويجري لاحقاً ضمها إلى إسرائيل وهي:

١- كتلة اللطرون، وتشمل إقامة ٤ مستوطنات جديدة إضافة إلى القائمة، ومركزها مستوطنة "هارادار".

٢- كتلة غرب رام الله، ومركزها مستوطنة مبوحورون، تضم اثنتا عشر متسوطنة قائمة و أربع مستوطنات جديدة.

٣- امتداد حزام استيطاني من المنطقة المحاذية للمثلث ومحيط كفر قاسم وحتى شمال قلقيلية، وتضم أكثر من ثلاثة عشرمستوطنة قائمة و سبع مستوطنات جديدة.

• مشروع نتنياهو (الون +)

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق نتنياهو في خطابه الأول أمام الكنيست بعيد انتخابه، على خطوطه الحمراء، إزاء التسوية مع الفلسطينيين عبر ثلاث لاءات. لا للدولة الفلسطينية، لا لإعادة الانتشار ولا لوقف الاستيطان.

وأكد عزم حكومته على الاستمرار في التوسع الاستيطاني، وذلك بناءً على برنامج الليكود الانتخابي للعام ١٩٩٦، والذي جسد رؤية نتنياهو لخريطة الاستيطان – خريطة الحل الدائم- إذ جاء في البند التاسع من فصل السلام والأمن: "سيكون نهر الأردن الحدود الشرقية لدولة إسرائيل، وسيكّون هذا الخط حدودا دائمة بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية".

وجاء في الخطوط الرئيسية لهذا البرنامج: "تؤمن الحكومة بأن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق أبدي غير قابل للنقض، وتصر الحكومة في أي تسوية سياسية على ضمان بقاء الاستيطان اليهودي، وضمان ترسيخه وأمنه وستواصل تحمل مسؤولية بقاء وأمن المستوطنات والمستوطنين". وقد اعتمد مطبخ نتنياهو الأمني-السياسي (مردخاي وشرانسكي) خطوطاً أساسية لتطبيق هذا البرنامج، أبزرها: تقديم خرائط

تحتفظ إسرائيل بموجبها بـ ٧٠٪ من الضفة الغربية. ورسمت حكومة نتنياهو هذه الخطة الاستيطانية عبر قراراتها التي كان من أبرزها:

- **القرار رقم ٣١٤١/جلسة الحكومة في ١٩٩٨/١/١٤**

المصالح الحيوية لدولة إسرائيل في يهودا والسامرة وغور الأردن، ستشكل الأساس في الاتفاق المرحلي والاتفاق الدائم مع الفلسطينيين، **وهذا يشمل** المناطق الأمنية الشرقية والغربية، المناطق المحيطة بالقدس، المناطق الاستيطانية والبنية التحتية والأماكن العسكرية والشوراع الرئيسية العمودية والأفقية لحيوية الاستيطان. وكان منطق خطة نتنياهو يقوم على أن غالبية الفلسطينيين يعيشون بغالبيتهم تحت السيطرة الفلسطينية على ٢٨٪ من الضفة، لذا فإن ما تبقى هو مساحة شاغرة لشعب إسرائيل له الحق باستيطانها، ومن جهة ثانية فإن أي انسحاب سيضع المستوطنات تحت السيطرة الفلسطينية مما يمنع تطورها، ففي حال انسحاب ما نسبته ٨-١٠٪، تصبح عشرمستوطنات محاطة بقوات فلسطينية، وإذا كانت نسبة الانسحاب من ١٣-١٥٪ تصبح ثمانية عشر مستوطنة.

وقد تعزز الاستيطان في عهد نتنياهو، في مناطق على امتداد الخط الأخضر وسط الضفة الغربية، وفي مناطق شمال وشمال غرب مدينة القدس، وفي محيط مدينة بيت لحم.

- **خطة الخطوط الحمراء – خريطة الجيش للمصالح الاستراتيجية**

خطة أو خريطة الخطوط الحمراء، والتي كشف النقاب عنها في شهر كانون ثاني ١٩٩٧، تضمنت ما تعتبره إسرائيل خطوطاً حمراء بالنسبة لإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، بهدف تحديد حدود الانسحاب في إطار عملية إعادة الانتشار الثانية.

و تحوي الخطة خطان أحمران، يتعلق الأول بمناطق ذات صلة بمصادر المياه الجوفية والتي تعتبر الخطة، أنه لا يمكن لإسرائيل الانسحاب منها، بسبب وجود المياه الجوفية فيها، والثاني يتعلق باعتبارات الأمن والاستيطان، كما قدمته الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، وفي الوقت الذي اعتبرت فيه الخطة، أن مساحات ومناطق كثيرة من الضفة

الغربية لا تعتبر ذات أهمية أمنية استراتيجية لإسرائيل، إلا أنه لا يمكن الانسحاب منها، بحكم وجود المستوطنات عليها.

أما خريطة المصالح الاستراتيجية، كما قدمها الجيش الإسرائيلي والتي عرفت كذلك باسم خريطة شارون – مردخاي، فقد تم تقديمها للتداول في الحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٩٧، ومتزامنة إلى حد ما مع خريطة الخطوط الحمراء، وتتضمن خريطة المصالح عدة بدائل للحل الدائم كما تراه إسرائيل، وفقاً لخمسة معايير أساسية هي (**الأمن، والمياه، والحدود، والمستوطنات والقدس**).

والبديل المركزي الذي تقدمه الخريطة هو أن تحتفظ إسرائيل بـ ٦٢٪ من مساحةالضفة الغربية، على أساس تقسيم الضفة إلى خمس مناطق للسيطرة الفلسطينية، مفصولة عن بعضها بمناطق سيطرة أمنية–استيطانية، والمناطق هي، جنين، ونابلس، ورام الله والخليل، وأريحا، وبما يحقق:

١- سيطرة إسرائيلية كاملة على طول منطقة الأغوار.

٢- عزل كامل لشريط حدودي على امتداد خط ٤ حزيران ٦٧.

٣- ضمان معابر واسعة تربط الخط الأخضر بالأغوار.

٤- مناطق عمق جغرافي وسط الضفة الغربية.

٥- فصل مدينة القدس عن الضفة الغربية بالكامل.

- **مشروع الطريق الثالث**

تتكون مجموعة "الطريق الثالث" من عدد من أعضاء كنيست، وجنرالات احتياط في الجيش الإسرائيلي والذين تجندوا في هذه المجموعة، بهدف منع انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان وذلك العام ١٩٩٥، وكان من أبرز أعضائها، عضوي الكنيست من حزب العمل افيغدور كهلاني وزيمان، والجنرال احتياط دان شومرون رئيس هيئة الأركان السابق للجيش الإسرائيلي.

قدمت المجموعة خطتها على اعتبار أنها خطة مقترحة للتسوية الدائمة في الضفة الغربية، وتضمنت الخطة مبادئ عامة للتسوية أهمها :

- الحقوق التاريخية لشعب إسرائيل على أرض إسرائيل، ولا يتضمن الحل الإقليمي (الجغرافي) تخلياً عن هذه الحقوق.
- الفصل بين المواطنين الإسرائيليين وأغلبية الفلسطينيين.
- السيادة الإسرائيلية على المناطق الآهلة باليهود والتي يوجد بها عدد قليل من السكان العرب، وفق مبادئ ثلاث، أهمها:

- القدس الكبرى ومحيطها (معاليه أدوميم وغوش عتصيون وجفعات زئيف)، تحت السيادة الإسرائيلية.
- يبقى تحت السيادة الإسرائيلية، غور الأردن وشمال البحر الميت وصحراء يهودا، وتجمع المستوطنات غربي السامرة وغوش قطيف والشوارع الحيوية الضرورية.
- حزام أمني يشمل قلقيلية وطولكرم غربي المنطقة الفلسطينية، يعمل فيه الجيش الإسرائيلي وفقاً للاحتياجات الأمنية الإسرائيلية.

وتبعاً لذلك، فإن شكل السكان سيكون كالآتي:

- ٩٥٪ من السكان اليهود (المستوطنون) في الضفة سيكونون في مجال دولة إسرائيل.
- ٩٥٪ من السكان الفلسطينيين في الضفة سيكونون في مجال السلطة الفلسطينية.

ثانياً: المجتمع الإسرائيلي والاستيطان

يرتبط الاستيطان بأسئلة مصيرية وحاسمة، مطروحة على جدول أعمال الحياة اليومية للمجتمع الإسرائيلي، وإذا كان موقف الحكومة (حكومة شارون) والجيش متناغماً إزاء هذا الملف، ومتوافقاً مع مواقف الأحزاب على يمين الليكود، وذلك لجهة الدعم المطلق للاستيطان، فإن حالة من الاستقطاب والانقسام يشهدها الشارع الإسرائيلي بمستوياته المختلفة، بما في ذلك في صفوف المستوطنين تجاه الاستيطان.

والأمر يتعلق بسؤال هوية الدولة العبرية وتركيبتها الديمغرافية، وامتداد ذلك إلى أسئلة أكثر تعقيداً، حول دولة ثنائية القومية أم دولة يهودية أم دولة كل مواطنيها؟ وكلها أسئلة مرتبطة موضوعياً بالتسوية السياسية مع الفلسطينيين، وما تريده إسرائيل من هذه التسوية، وبمصير المستوطنات والمستوطنين في تسوية كهذه.

وغالبا، فإن التضارب إزاء الخيارات والبدائل في أوساط المؤسسة الرسمية الإسرائيلية هو شكلي، وبقي في إطاره التقليدي بين رؤية المستوطنين ورجالات الجيش وقوى اليمين من جهة وبين رؤية حزب العمل، والتي أصبحت تأتي على استحياء لا يخلو من تملق للمستوطنين، والرؤية الأولى ترى في الاستيطان خياراً استراتيجياً وحقاً مطلقاً له مبرراته الأيدولوجية والسياسية، وهدفه المركزي منع إقامة أي كيان سياسي مستقل على "أرض إسرائيل الغربية" !! بينما يرى حزب العمل والأحزاب التي على يساره، أنه لا بد من إخلاء مستوطنات في إطار تسوية إقليمية، والفرق هنا واضح، كونه فرقاً كمياً وليس كيفياً أو نوعياً.

لم يعد الاستيطان والمستوطنون مجرد فعل لمجموعات متطرفة، ذات نزعات ايدولوجية توراتية فحسب، بل إنه حركة تمارس لعبة السياسة بفاعلية، ولها سطوة ونفوذ كبيرين في مركز صناعة القرار الإسرائيلي، بحيث أصبحت المستوطنات تعيش حالة فريدة بكونها مستوطنات تملك دولة، وليس دولة لها مستوطنات على حد تعبير حاييم هنغبي (معاريف ١/ ٧/ ٢٠٠١)، ويواصل هنغبي في نفس المقال: "المستوطنون تراجعو في نفق الزمان، لقد ساروا من دولة إسرائيل إلى الدولة قيد التأسيس، وعقارب الساعة لديهم تتحرك للخلف، وذلك في إشارة واضحة إلى ما يمثله المستوطنون من قوة ضاغطة في الحياة السياسية في إسرائيل، وكونهم يمثلون حالة الصهيونية ما قبل الدولة، ويريدون العودة بالدولة من الاسرلة إلى الأيديولوجيا.

وكتب يهودا ليطاني (معاريف ٤/ ٨/ ٢٠٠٢) "غالبية سكان إسرائيل أسرى منذ أكثر من خمس وثلاثين عاماً، بأيدي حفنه من الاشخاص ذوي النزوات الدينية، وتعتبر نفسها الطلائعي الذي يتقدم المعسكر".

وفي هذا تعبير عن توصيف صلة الدولة والمجتمع في إسرائيل بالمشروع الاستيطاني، الذي حكم لمدة خمس وثلاثين عاماً طبيعة سياسات إسرائيل، والمرتبط بموضوع الاستيطان، وبنفس المحتوى، كتب ران كوهين، عضو الكنيست واصفاً المستوطنين، بأنهم "قيادة مسيحانية صغيرة تجر دولة بأكملها إلى مغامرة لا أخلاقية" (يدعوت أحرنوت ٢٩/٦/٢٠٠٢).

إلا أن العلاقة المركبة بين الدولة في إسرائيل والاستيطان، تقول أن المستوطنين ليسوا مجرد قيادة مسيحانية، بل هم جسم منظم بشكل جيد ويمارس تاثيراً كبيراً في حياة المجتمع الإسرائيلي، وذلك من خلال مؤسسة "يشع"، ومن خلال الأحزاب اليمينية المساندة للمشروع الاستيطاني. وبخلفية تأثير الاستيطان على احتمالات التسوية مع الفلسطينيين، كتب يهودا ليطاني مشيراً إلى هذه العلاقة، أن نهج الحكومات الإسرائيلية، سيؤدي إلى مزيد من التغيير العميق لوجه الضفة الغربية... وأن الاستيطان خلق واقعاً يحول دون أي امكانية للتسوية مع الفلسطينيين، تقوم على إخلاء المستوطنات.

وبحق، فقد جسدت المستوطنات واقعاً مادياً، يعد من أكثر عقبات تحقيق التسوية تعقيداً وصعوبة، وقد مارسته الحكومات الإسرائيلية عن سبق إصرار وترصد، بهدف تضيق مساحة التسوية والوصول إلى "حل وسط اقليمي"، وقد كتب "ميرون بنفستي" في إحدى إطروحاته سنة ١٩٨٧ "احتلال الضفة وغزة وسيطرة إسرائيل على كل أرض إسرائيل الانتدابية، خلقت واقعاً تاريخياً وجواً سياسياً جديداً، ذا ديناميكية كبيرة إلى درجة، أنه لا يوجد سبيل للعودة إلى الوضع الذي ساد في أرض إسرائيل قبل العام ١٩٦٧"، ويؤكد ذلك زئيف شيف المحلل العسكري لهآرتس (٢٥/١٠/٢٠٠٢): "إن الإبقاء على الأنوية الاسيتطانية غير الشعرية، هو محاولة لمنع كل حل إقليمي بالقوة (...) فهي ترمي إلى منع التواصل الإقليمي لكل كيان فلسطيني، ولا يوجد أي أمة في العالم يمكنها أن تقبل ذلك".

وهو إذ يتحدث عن البؤر الاسيتطانية التي لم يتجاوز عمرها بضعة أعوام، ينسى أو يتناسى تلك المستوطنات المنتشرة في كل أنحاء الضفة وغزة والقدس، فإذا كان من شأن مجموعة بؤر أن تؤدي إلى منع التسوية وتقسيم الضفة إلى كانتونات، فكيف الحال بوجود كل هذا المستوطنات؟ إنها تدمر تماماً أو تشطب الواقع الفلسطيني برمته.

ذهب يوسي سريد، ويوسي بيلين إلى أبعد من ذلك في توصيف الحالة الاستيطانية، فقد تساءل سريد (هارتس مطلع ٢٠٠١): من هم اليهود... المستوطنون أم نحن؟ مستنكراً مبلغ التأثير الذي يملكه المستوطنون في القرار الرسمي الإسرائيلي، وما يمثلونه من حالة لافتة في معادلة التسوية، والتي أصبحت إلى حد كبير مرهونة بحل قضية الاستيطان. أما بيلين، وفي معرض تعليقه على عملية طرد سكان خربة "يانون"/ نابلس، فقد وصف المستوطنين بأنهم "مشروع لصعود فاشية جديدة"، هذا التصريح البالغ الشدة من قبل واحد من أبرز رجالات السياسة في إسرائيل، يدلل على مدى الخوف في أوساط النخب الإسرائيلية من تفشي ثقافة التطرف اليميني لدى الجمهور الإسرائيلي عموماً، والتي يمثل المستوطنون ومؤيديهم رأس الحربة فيها، جارّين المجتمع الإسرائيلي إلى مصاف مجتمع يمارس الاحتلال والاستيطان، وليس الدولة فقط هي من يمارس ذلك.

ويقول د. دافيد نيومان/ رئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة بن غوريون (هآرتس ٢٨/ ٦/ ٢٠٠١) "ستمنع المستوطنات أي قرار بالانسحاب في المستقبل. فما أن تضرب المستوطنة جذورها حتى لا يعود بوسع أحد اقتلاعها".

وفي حقيقة الأمر، فإن أحد الأسباب التي تسببت في فشل تطبيق إتفاقية إسرائيل هي الوجود المتناثر والكبير للمستوطنات، والتي تقف عائقاً مادياً كبيراً أمام عمليات الانسحاب وبناء التواصل الاقليمي/ الجغرافي الفلسطيني، ويضيف نيومان "بنيت المستوطنات للسيطرة على الأرض امتداداً للقوة الاحتلالية"، وهي بهذا المعنى تمثل حجر الزاوية في بنية الاحتلال، رغم كون معظمها عبارة عن منامات/ مهاجع، ويخلص نيومان إلى أن أي تسوية في المستقبل من شأنها أن تفصل بين الدولتين، يجب أن تتضمن

إخلاء المستوطنات، وإلا فإن الصراع سيستمر.... فلا يمكن الجمع بين التسوية والمستوطنات.

• مواقف الأحزاب

عرضنا في بداية هذا الجزء، لآراء ومواقف عدد من قادة الرأي العام والمعلقين والباحثين الاسرائيليين الذين يعتد برأيهم في المجتمع الإسرائيلي، إلا أن ذلك لا يعكس بالضرورة الحالة السائدة في هذا المجتمع، وإن كان هناك ازدياد ملموس في حالة التذمر والانتقاد الموجهة إلى الحكومات الإسرائيلية بسبب الاستيطان، والتي ينبع جزء أساسي منها، من حقيقة ما يحصل عليه المستوطنون من معاملة تفضيلية في مجالات الضرائب والمنح والتسهيلات الحكومية على حساب المواطنين الإسرائيليين عموماً، وما ينفق على بناء المستوطنات وأمنها وطرقها الالتفافية وجدرانها العازلة، في وقت يمر فيه الاقتصاد الإسرائيلي بحالة من التراجع الحاد الذي ليس له مثيل منذ سنوات طوال.

لا بد لنا ونحن نعرض لموقف المجتمع الإسرائيلي ونظرته نحو الاستيطان، من التطرق إلى مواقف الأحزاب المختلفة من قضية الاستيطان، وإلى استطلاعات الرأي في أوساط الجمهور الإسرائيلي لإكمال دائرة الاطلاع على هذا المشهد.

- حزبي العمل والليكود

بطبيعة الحال، فإن مواقف الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) من هذا الملف، تتضح من خلال ما عرضناه من مشاريع استيطانية، شكلت على مر السنتين برنامج العمل الاستيطاني لحكومتي العمل والليكود، وقد تناوب الحزبان على الحكم منذ ١٩٦٧ وحتى اليوم، إما بشكل منفرد أو من خلال حكومات اتحاد وطني جمعت الحزبين (إلى جانب أحزاب أخرى صغيرة) وعرضنا في مقدمة الورقة، ما نرى أنه توافق شبه تام بين الحزبين والتي تظهر مدى التطابق في موقفيهما إزاء القضية.

مع ضرورة التوقف عند نقطة هامة ميزت سياسة حزب العمل عن سياسة الليكود، وهي المدى الإقليمي الذي يمكن لحزب العمل أن يذهب إليه في التوصل إلى حل لقضية

الاستيطان، وهو مدىً كمياً -كما أسلفنا-، كانت بداية التمايز سنة ١٩٩٢ في عهد حكومة رابين العمالية، عندما رفضت أمريكا بزعامة جورج بوش الأب، تقديم ضمانات القروض لإسرائيل بسبب سياسة الاستيطان، حيث وافق إسحق رابين على تجميد العمل في بناء المزيد من المساكن في المستوطنات أو توسيعها كشرط لحصوله على هذه الضمانات.

كان لرابين في حينه حسابات سياسية، تتعلق أساساً بترتيب أولويات إسرائيل القومية، نظراً لأهمية الحصول على هذه الضمانات، ولفتح باب التسوية الإقليمية مع الفلسطينيين، وما قدمه عملياً هو إجراء مؤقت جمد بموجبه بناء بضعة آلاف من الوحدات السكنية، ما لبثت أن تمت معاودة العمل على بنائها، وفي هذه الفترة قدم رابين تصنيفه المشهور للمتسوطنات بين مستوطنات سياسية ومستوطنات أمنية. معتبراً أنه يمكن التفاوض بشأن السياسية منها، أما الأمنية فستتمسك إسرائيل بها تحت ذريعة أهميتها للأمن الإسرائيلي، أراد رابين من وراء ذلك تقديم ذريعة مبتكرة للاحتفاظ بعدد كبير من المستوطنات بحجة الأمن، وفي الوقت نفسه، الظهور بمظهر من يقدم تنازل إقليمي من أجل التسوية، وقد وصف زئيف شيف هذا التصنيف بإنه محير ومربك، وأن رابين أراد به تحقيق مكاسب سياسية داخلية، لجهة امتصاص معارضة أحزاب اليمين والمستوطنين، والظهور بمظهر الشخصية القوية القادرة على التقدم جوهرياً نحو حل للصراع.... والتصنيف المذكور اشتقه رابين من واقع جغرافي، يتعلق بالأساس بمستوطنات (سياسية!!) في قلب التجمعات السكانية الفلسطينية، ومن واقع سياسي رأى فيه رابين، أنه تم إقامة هذه المستوطنات للحيلولة دون تسوية إقليمية، ودون قيام دولة فلسطينية، وبذلك وضع رابين حدوداً استيطانية مؤقتة للحكم الذاتي الفلسطيني.

حاول رئيس الحكومة العمالي اللاحق "باراك" (الباني الأكبر للمستوطنات)، أن يحذو حذو رابين، عندما قسم البؤر الاستيطانية بين قانونية وغير قانونية، مبدياً استعداداً لإزالة غير القانونية، مقدماً نموذجاً كمياً آخر لنظرة حزب العمل للمستوطنات في إطار تسوية إقليمية.

- الأحزاب على يمين ويسار الحزبين الكبيرين

ميرتس: يظهر ميرتس معارضته الشديدة لأعمال الاستيطان، وذلك واضح من خلال تصريحات قادته، وأولهم زعيمه "سريد" الذي صرح بأن "خرائط التسوية لم ترسم حسب الاعتبارات الأمنية بل حسب اعتبارات كل مستوطنة"، قائلاً ليس ثمة عدالة للاستيطان (هآرتس ١٠/ ١١/ ٢٠٠٠).

وينص برنامج ميرتس السياسي على ميرتس أن تعارض بشكل لا لبس فيه سياسة الاستيطان في المناطق (المحتلة)، تفكيك المستوطنات الصغيرة والمعزولة نهائياً، القدس عاصمة إسرائيل التي لن يعاد تقسيمها.

حركة السلام الآن: وهي حركة وليست حزباً، تضم في صفوفها ناشطين من عدة أحزاب ومنظمات ذات توجهات سلمية، وتعتبر الأكثر وضوحاً في معارضتها الثابتة للمشروع الاستيطاني، وهي من أهم مصادر المعلومات عن الاستيطان، وتنظم بشكل دائم مسيرات ومظاهرات احتجاج ضد الاستيطان، إضافة إلى العمل على المستوى البرلماني والقانوني ضد البناء الاستيطاني، وقرارات الحكومة ذات الصلة.

المفدال: ينادي حزب المفدال بتطبيق السياسة الإسرائيلية الكاملة على كل المستوطنات وتعزيز الاستيطان، ويدعو إلى تطبيق الحقوق الدينية والقومية لشعب إسرائيل في الحرم القدسي.

يسرائيل بعليا (حزب المهاجرين الروس): يرى الحزب ضرورة تطبيق السيادة الإسرائيلية على كل المستوطنات، وتعزيز وزيادة أعداد المستوطنين، معتبراً أن للشعب اليهودي الحق الثابت في أرض إسرائيل، ويرى الحزب في الهجرة اليهودية عنصراً حيوياً، ويتطلع إلى هجرة مليون مهاجر من دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل، باعتبار ذلك عنصراً ديمغرافياً هاماً في أي استراتيجية أمنية بعيدة المدى.

- أحزاب أقصى اليمين (المتطرف): موليدت وتسومت

وتمثل غاية التطرف العنصري، والتي لا تكتفي باعتبار الأراضي الفلسطينية جزءاً من أرض إسرائيل الكبرى، بل تدعو لضمها إلى إسرائيل باعتبارها أرضاً دون سكان، وتنفيذ سياسة طرد جماعي للعرب، وهي السياسة المعروفة باسم "الترانسفير".

- **استطلاعات الرأي**

تظهر أحدث استطلاعات الرأي في إسرائيل على مدى الثلاث سنوات الماضة، أن هناك بشكل دائم غالبية (تزيد على٥٠٪ من الجمهور) تؤيد بصيغة أو بأخرى، إخلاء جزئي أو كلي للمستوطنات في إطار اتفاق تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، بينما تعتقد نسبة كبيرة من هذا الجمهور، أن المستوطنات تشكل مشكلة أمنية وعقبة في وجه التسوية، وارتباطاً بذلك، فأن هناك أيضاً غالبية في إسرائيل تؤيد الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حتى ولو من جانب واحد.

واللافت للنظر، أن الكثير من الإسرائيليين يبدون تعاطفهم مع المستوطنين، إزاء علميات المقاومة الفلسطينية التي يتعرضون لها، ويبدون تفهماً لأسباب إقامة المستوطنات، ويرون أن لها مبرراتها التاريخية، وبإن حكومات إسرائيل أحسنت صنعاً بإقامتها.

- الفصل

أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز تامي ستيمنتس لدراسات السلام في جامعة تل أبيب سنة ١٩٩٩، مرفقاً بدراسة ممتدة لعشر سنوات منذ ١٩٨٩، بأن ٨٠٪ من الجمهور اليهودي، يؤيد الفصل التام بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، وإقامة حدود واضحة بينها بينما عارض ١٣٪ ذلك.

وقد علقت هارتس على هذا الاستطلاع، بالقول: "أحد العوامل الأكثر إعاقة للفصل المنشود هي المستوطنات.... كل الوسائل في العالم لن تنجح في الفصل بين المستوطنين والفلسطينيين، كل الحواجز والجدران وأبراج الحراسة والمراقبة والجدارن الحساسة، لن تمنع الاحتكاك بين المستوطنين والسكان العرب".

- تؤيد غالبية إخلاء جزئي أو كلي، وحالة اغتراب عن المستوطنات

استطلاع هام للرأي أجراه معهد "داحف"/ مينا تسيمح في ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٠، أظهر نتائج لافتة حول علاقة وموقف الجمهور الإسرائيلي من المستوطنين والمستوطنات، بحيث تعارض _ حسب هذا الاستطلاع _ غالبية الجمهور توسيع المستوطنات، وتقبل تفكيكاً كلياً أو جزئي لها، كما تبين أن غالبية من المجتمع اليهودي تجهل واقع الاستيطان والمستوطنات، حيث أن ٥٧٪ من الجمهور، قالوا إن على الحكومة عدم المصادقة على توسيع المستوطنات، مقابل ٣٢٪ أيدوا المصادقة.

أما بخصوص إخلاء المستوطنات، فقد أبدى ٥٥٪ تأييدهم لإخلاء جزئي أو كامل للمستوطنات في إطار اتفاق، وقال ١٦٪ إنهم يؤيدون إخلاء كاملاً، بينما وافق ٣٩ ٪ على إخلاء جزئي، وقال ٤٠٪ (وهي نسبة عالية) لا يجب إخلاء أي مستوطنة تحت أي ظرف.

وانقسم الجمهور المستطلع في تقديره لموقف المستوطنين السياسي على نفسه، فقد رأى ٥١٪ أن المستوطنين معنيون بالتوصل لاتفاق سلام، ويعتقد ٣٤٪ منهم أن المستوطنين يشكلون مساساً بالأمن.

ويظهر الاستطلاع حالة اغتراب بين الجمهور والمتسوطنات والمستوطنين، فقد تبين أن ٦٠٪ من الجمهور لم يكونوا في مستوطنة (لأي سبب كان) منذ ست سنوات، وأن ٧٠٪ من الشبان لا يعرف أي مستوطنة، أما من فئة كبار السن، فإن ٧٩٪ منهم لا يعرف أي مستوطن، وظهر بأن ٨٢٪ لا يعرفون أين تقع " كريات أربع ".

- تعاطف مع المستوطنين، وتفهم لأسباب الاستيطان تاريخياً

مقياس السلام الإسرائيلي لشهر حزيران ٢٠٠١ الذي تركز حول الاستيطان، أظهر صورة مركبة لموقف الجمهور الإسرائيلي من الاستيطان، الذين أبدوا مساندة عاطفية وعملية للاستيطان والمستوطنين، على المستوى الشخصي وعلى المستوى التبريري لعملية الاستيطان.

وترى أغلبية، أنه لا فرق بين عمليات فلسطينية في داخل إسرائيل وأخرى ضد المستوطنين في المناطق المحتلة، وأن على الحكومة أن ترد عليها بنفس الشدة، ويرى ذلك ٦١٪ من ناخبي ميرتس، ٦٦٪ من ناخبي العمل، ٨١٪ من ناخبي الليكود، ٨٤٪ من ناخبي شاس، ويرى ٥٨٪ من الجمهور، حسب هذا الاستطلاع، أن المستوطنات تسهم في تعزيز المصلحة الوطنية.

ومن الناحية التاريخية، فإن ٦٣٪ من هذا الجمهور، يوافق على أن حكومات إسرائيل أحسنت صنعاً بإقامة المستوطنات، بينما ٢٩٪ لا يوافقون على ذلك.

وأظهر ٦٨٪ تعاطفهم مع المستوطنين، وقالوا إن الحكومة والجيش لم يفعلا ما فيه الكفاية لحمايتهم.

وفي قضية الإخلاء: ٥٤٪ من الجمهور، يؤيد جداً إخلاء المستوطنات في إطار اتفاق وعملية فصل بين الجانبين، بينما يعارض ذلك ٣٨٪.

وما يلفت النظر، أن ٥٢٪ من هذا الجمهور يؤيدون إخلاء المستوطنات بالقوة إن لزم الأمر ذلك، و٤٠٪ يؤيدون إخلاء كل المستوطنات إن كان اتفاق مع الفلسطينين يتوقف على هذا الأمر فقط.

- استطلاع داحف ٢٠٠٢

من ٢٧-٢٨ تشرين أول ٢٠٠٢ أجرى معهد داحف لصالح يديعوت أحرنوت استطلاعاً للرأي، أظهر الزيادة الملموسة في نسبة الإسرائيليين المؤيدين لإخلاء المستوطنات، فقد قال ٨٠٪ ممن شملهم الاستطلاع أنهم يقبلون بإخلاء غالبية المستوطنات في إطار اتفاق تسوية، بينما أظهر مقياس السلام الإسرائيلي لنفس الشهر، أن ٧٢٪ من الجمهور يؤيدون إخلاء المواقع الاستيطانية غير القانونية.

الخـــاتمـــة

تبلغ اليوم المساحة المشغولة للمستوطنات اليهودية/ الإسرائيلية في الأرض المحتلة حوالي ٩٥٠٠٠ دونم، أي ما نسبته ٢٪ (تقريباً) مساحة الضفة الغربية (٥,٧٧٨,٤٣٩

دونم)، وقد تصل هذه النسبة إلى ٣,٥ ٪ إذا أخذنا بالاعتبار المساحات غير المشغولة، ويعيش فيها ٢٣١٤٤٣ مستوطناً، إضافة إلى ٢١٥٠٠٠ آخرين يعيشون في مدينة القدس المحتلة.

وقد شملت سنوات أوسلو ارتفاعاً قياسياً في تطور وتسارع المشروع الاستيطاني، حيث قفزت الأنشطة الاستيطانية بنسبة ٥٢٪، بينما زاد عدد المستوطنين بنسبة ٥٤٪، بينما تتعزز في هذه الآونة مكانة المستوطنين السياسية في إسرائيل، فقد كان في الكنيست السابقة ٨ أعضاء كنيست من سكان المستوطنات أبرزهم بني الون وافغدور لبرمان، وفي الكنيست الحالية هناك ١٠ أعضاء كنيست، وهذه نسبة مرتفعة، فالمستوطنون يمثلون ٣٪ من مجموع الإسرائيليين وتمثيلهم يبلغ ٨٪ في الكنيست، ونسبتهم من أصحاب حق الاقتراع ٢,٣ ٪ فقط، أي ما مجموعه ٢,٥-٣ مقاعد في الكنيست.

يتضح من ذلك، أن إسرائيل ماضية بكل إمكاناتها العسكرية والمادية والسياسية في مشروع البناء والتوسع الاستيطاني، بكل حكوماتها، وبالرغم مما تدعيه من استعدادها للتسوية مع الفلسطينيين، إلا أنها تسوية مشروطة إسرائيلياً بتحقيق مطالب استراتيجية من خلال الاستيطان، وهي:-

١- رسم حدود التسوية النهائية عبر بناء سلسلة من المستوطنات وجدران الفصل، على حساب الأرض المحتلة، إلى الشرق من الخط الأخضر.

الاحتفاظ بغور الأردن كحاجز شرقي، ببناء جدار فاصل شرقي على امتداده وإبقاء مستوطنات على حالها.

تحويل الأرض المحتلة إلى معازل مغلقة، ومحاصرة بشبكات من الشوارع الالتفافية الأمنية الاستيطانية وكتل المستوطنات، بما يفقد إمكانية قيام دولة فلسطينية أي مقومات.

عزل مدينة القدس وتهويدها وتنفيذ مشروع القدس الكبرى / متروبوليتان، الممتدة من البحر الميت شرقاً وحتى بيت شيمش غرباً، ومن غوش عتصيون جنوباً حتى بيت إيل شمالاً.

تنفيذ نظام فصل عنصري وترانسفير منظم مباشر وغير مباشر، بحق مئات آلاف الفلسطينيين في مناطق العزل ومحيط مدينة القدس.

ولا يختلف في ذلك حزبا العمل والليكود وعلى يمينهم الأحزاب القومية المتدينة، فقد بينا أن ممارسة الاستيطان كماً ونوعاً، لم تكن مقصورة على حزب دون الآخر، أو حكومة دون سواها من حكومات إسرائيل، وقد جاء في مشروع وثيقة التفاهم المشتركة بين حزبي العمل والليكود في مطلع العام ١٩٩٧: كل اتفاق توقع عليه إسرائيل، يجب أن لا يتضمن التزاماً باقتلاع مستوطنات يهودية من أرض، ونص الاتفاق كذلك، على:

١- معظم المستوطنين بمستوطناتهم يعيشون تحت السيادة الإسرائيلية، والمحافظة على تواصل إقليمي بين مستوطناتهم ودولة إسرائيل.

٢- منطقة الغور بمستوطناتها وقوات الجيش المنتشرة فيها تشكل منطقة أمنية، لحماية أرض إسرائيل الغربية من أي خطر من الشرق.

إن كل المشاريع التي تم التطرق لها في هذه الورقة، تدور حول هذه الاستنتاجات والمحاور التي إذا ما عقد بينها مقاربة أو مقارنة، فإنها تصب في الحقل نفسه وهي إصرار إسرائيل على التوسع في أكثر من ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية وضمها بمستوطناتها إلى دولة إسرائيل، والسماح بقيام كيان حكم ذاتي فلسطيني على مساحات مقطعة ومحصورة ومعزولة عن محيطها العربي، ومحاصرة من أطراف الخريطة الأربعة.